الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثالثة
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 18 مارس 2025

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مع لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في احداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي (عدد 85-2024).

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (06)
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (01)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (08)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (02)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة العاشرة و20 دقيقة
- الختم: الساعة منتصف النهار و25 دقيقة

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة مشتركة يوم الثلاثاء 18 مارس 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وفي مستهل الجلسة، ذكّر ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالظرف الاقتصادي الصعب الذي مرت به دول العالم بما فيها تونس سنتي 2020 و2021 جرّاء جائحة الكوفيد مما أدى إلى تفاقم الإشكاليات والصعوبات التي يعانيها نسيج المؤسسات الاقتصادية التونسية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تؤكد كل الدراسات الحالية أنها تعاني بدرجة أولى من مشكل التمويل، مما استوجب التفكير في خطوط تمويل جديدة لإنعاشها وحمايتها من تبعات الأزمة الخانقة التي تمر بها.

وبيّنوا أنّ الدولة تواجه عجزا اقتصاديا هيكليا باعتبار ضعف نسبة النمو ونسبة الادخار الوطني وعجز الميزان التجاري، الأمر الذي حتّم عليها التوجه نحو التداين لغاية توفير الموارد الضرورية لدفع النشاط الاقتصادي في إطار المحافظة على التوازنات المالية وعدم تبديد الموارد، معتبرين أنّ التوجه نحو الاقتراض معمول به لدى أغلب الدول بما فيها المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغايته دفع الاستثمار وخلق الثروة.

وأفادوا أنّ كل الدراسات المنجزة حول وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة تؤكد تدهور هيكلتها المالية وضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على الإيفاء بخلاص ديونها في الآجال، بالإضافة إلى الضعف المسجل على مستوى الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالتسيير والتصرف، مما أعاق نجاحها وصمودها باعتبار افتقارها للشروط المستوجبة وللضمانات الكافية للحصول على التمويل من المؤسسات المقرضة.

ومن جهة أخرى، بيّنوا أنّ الظرفية الاقتصادية الحالية تواجه عدة مخاطر على غرار ارتفاع حجم الديون المصنفة، مما جعل أغلب البنوك تتجه أكثر نحو اسناد القروض قصيرة المدى على حساب القروض الاستثمارية.

وبالنسبة إلى فترة استعمال هذه الخطوط، أفادوا أنّها تتراوح بين 03 و05 سنوات بما سيمكّن من تغطية حاجيات الفترة القادمة، بالإضافة إلى أنّ أغلب خطوط التمويل تشهد تأخيرا في الاستعمال يصل إلى حوالي سنتين مؤكدين حرص الوزارة على التقليص في مدة الاستعمال خاصة من خلال تبسيط الإجراءات.

وخلال النقاش، أوضح مكتبا اللجنتين أن الهدف من الجلسة هو مزيد التعمق في مشروع القانون بكل أبعاده بناء على ما وفرته وزارة الاقتصاد والتخطيط من معطيات تفصيلية وخاصة فيما يتعلق بنوعية القروض السابقة ومبالغها ومانحيها وكيفية توجيهها وتوظيفها حتى يكون التشخيص للمسائل المطروحة أكثر دقة وعمقا وحتى نتمكّن من ضمان أكبر قدر من النجاعة والمردودية لخطوط التمويل الموضوعة على ذمة المؤسسات الاقتصادية ببلادنا.

وفي مداخلاتهم، أجمع النواب على تواصل تفاقم الاشكاليات والصعوبات التي تعانيها عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مر السنوات رغم تمتعها بخطوط تمويل بواسطة القروض التي توفرها الدولة مما أدى إلى غلق العديد منها في الفترة الأخيرة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في مدى نجاعة التوجه الحالي المعتمد ومراجعته بصفة أعمق والقيام بالتشخيص اللازم حتى لا يتم إغراق الأجيال القادمة بالديون دون تحقيق المأمول منها اقتصاديا واجتماعيا.

وأضافوا أنّ عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل ضعيف جدا بالمقارنة مع العدد الجملي للمؤسسات التي تشكو صعوبات مالية، مستفسرين عن المنهجية المعتمدة في عملية منح التمويلات وعن مدى تمتع المناطق الداخلية أو بعض القطاعات الحيوية بالأولوية في ذلك.

كما نبه عدد من النواب إلى ضرورة مراجعة سقف المبالغ التي يتم إقراضها إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو عجزا هيكليا، معتبرين أن هذا السقف ضعيف ولا يتلاءم مع حجم حاجياتها الهيكلية لدعم قدرتها التنافسية والمحافظة على ديمومتها خاصة وأن التزاماتها وديونها تفوق بكثير ما تتيحه لها خطوط التمويل، الشيء الذي لا يمكّنها من حل مشاكلها بنسبة معقولة أو بصفة جذرية، وهو ما يفسّر غلق عديد المؤسسات ومزيد تفاقم العجز الهيكلي للكثير منها.

من جهة أخرى، أشار عدد من المتدخلين إلى أن تفرّع خط التمويل على عدة بنوك من شأنه أن يؤدي إلى نوع من التشتت الذي قد يؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية عند اختيار المموّل، مؤكدين على مزيد إعطاء الأولية في مثل هذه التمويلات إلى البنوك العمومية على غرار البنك التونسي للتضامن، بالإضافة إلى ضرورة الدعم الهيكلي لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ليكون من أهم البنوك التي تتولى منح القروض عن طريق هذه الخطوط.

وفي هذا الإطار، اقترح النواب مزيد توفير مصادر تمويل أخرى للمؤسسات المتناهية الصغر غير القادرة على الولوج إلى المنظومة البنكية، على غرار دعم الجمعيات التنموية التي تعتبر تجربة ناجحة وأثبتت نجاعتها في المناطق الداخلية والتي تشهد نسبة استخلاص هامة تصل إلى 80%.

كما شدد النواب على ضرورة تقليص الآجال والحد من التراخيص خاصة منها الراجعة بالنظر إلى الإدارات الجهوية والولايات وتبسيط كراسات الشروط والحد من تشعّب الإجراءات لتيسير الولوج إلى منظومة التمويل بالإضافة إلى العمل على الارتقاء بالتشريعات ومراجعتها لتستجيب إلى مقتضيات المرحلة الراهنة.

وأكدوا على أنه لا بد من القيام بتشخيص موضوعي وجدي للوضع لإيجاد الحلول الهيكلية المناسبة للمؤسسات وتكريس مبادئ الحوكمة في التصرف فيها بما يؤسس لخلق نسيج اقتصادي متماسك ومرتكز على قروض استثمارية ذات مردودية اقتصادية واجتماعية عالية وذلك في إطار الدور الاجتماعي للدولة وفق رؤية استراتيجية شاملة ومنوال تنمية جديد ناجع.

وفي سياق متصل، اعتبر عدد من النواب أنّ الصعوبات المالية الهيكلية تشمل العديد من المنشآت العمومية الحيوية على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مما أدى إلى مزيد استنزاف المالية العمومية وإثقال كاهل الدولة على حساب المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الانتعاشة للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها التي تشكو صعوبات هيكلية.

وفي المقابل، أشار عدد آخر من النواب إلى غياب التنسيق الكافي بين الوزارات والجهات المعنية لمعالجة جملة هذه الإشكاليات ولخلق نسيج اقتصادي متماسك، مؤكدين على أهمية تطوير آليات التمويل والقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة وفق رؤية تشاركية بين كافة الجهات المعنية وخاصة منها البرلمان بغرفتيه.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي، فيما يخص البطء المسجل للانطلاق في استغلال خطوط التمويل، أنه بعد المصادقة على اتفاقية القرض هناك جملة من الإجراءات التي يجب اتباعها أو القيام بها قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والبدء في الاستغلال الفعلي للقرض وهو ما يتطلب بعض الوقت.

كما بيّنوا أنّ المموّل فرض جملة من المبادئ والضوابط الرامية إلى حسن استغلال موارد القرض بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة وذلك خاصة من خلال إرساء مبدأ التوازن في توزيع تلك الموارد بتخصيص 30% كحد أقصى من خط التمويل في شكل قروض دعم لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تأثرت بالأزمات الأخيرة على تجاوز عجزها المالي و70% كحد أدنى لمنح قروض جديدة لهذه المؤسسات لتمويل استثماراتها، بما في ذلك رأس المال المتداول (fonds de

(roulementفي حدود 10 % من مبلغ القرض الممنوح للمؤسسة ، وذلك في كنف تطبيق السياسة الوطنية في مجال الادماج الاقتصادي والاجتماعي ودعم المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية وفي مجال الاقتصاد الأخضر.

أما بالنسبة إلى ضعف عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل مقارنة بعددها الجملي، فهذا يعود أساسا، حسب تحليلهم، إلى قاعدة العرض والطلب في مجال التمويل كما أنه مرتبط بمدى جاهزية المؤسسات وصلابة هيكلتها المالية. كما أوضحوا أن هذه القروض هي قروض استثمارية على المدى الطويل غير موجهة إلى خزينة الدولة بل توزع على البنوك حسب طلبات التمويل وتسحب على أقساط، علما وأن البنوك لها سقف محدد ونظام عمل واضح وهي تموّل نسبة من حاجيات المؤسسة وأن آلية التسقيف غايتها توزيع القروض بصفة عادلة وهو تسقيف مرتكز على أسس موضوعية لتمكين أكثر ما يمكن من المؤسسات المعنية من الانتفاع بالتمويل.

وأشاروا إلى أنّ أغلب المؤسسات تتوجه إلى البنوك العمومية باعتبارها أقل صرامة من البنوك الخاصة من ناحية الشروط، الشي الذي جعل البنوك العمومية تعاني من نسبة ديون مصنفة مرتفعة بالمقارنة مع البنوك الخاصة، وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة التزام هذه المؤسسات بمبادئ الشفافية لكي تتحصل على التمويلات المطلوبة. وأضافوا أنّ هناك آليات وفرتها الدولة على غرار تحمّلها لنسبة من الفائدة وآلية الصناديق المختصة لإعادة هيكلة المؤسسات البنكية وبرنامج تأهيل المؤسسات وغيرها.

كما أكدوا أن الدولة تعمل حاليا وفق تمشٍ تشاركي لوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تنبني على تشخيص الوضع الراهن لهذه المؤسسات التي تعاني من إشكاليات كانت ظرفية وأصبحت هيكلية منذ حوالي 30 سنة على غرار الإشكاليات في تسيير اليد العاملة وضعف التمويل وخاصة في انعدام آليات المرافقة بعد الإحداث. وبينوا أنّ هذه الاستراتيجية تتضمن عديد الإصلاحات وتتلخص في 06 محاور أساسية من أهمها محور التمويل، وهي تهدف أساسا إلى تحسين فاعلية البرامج العمومية الداعمة لهذه المؤسسات والحفاظ على النسيج الاقتصادي الحالي وتشجيع ظهور جيل جديد من المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

من جهة أخرى، يرى ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ منظومة التراخيص وتعقّد كراسات الشروط ساهمت بنسبة كبيرة في تكريس المنظومة الريعية منذ عقود وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي. وأكدوا في هذا السياق أن التوجه الحالي يرتكز على تكريس مبدأ حرية الاستثمار والمراقبة البعدية وذلك بحذف كل التراخيص المتعلقة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية واستبدالها بكراسات شروط مع التركيز على مراجعة كراسات الشروط المعمول بها حاليا في اتجاه مزيد تبسيطها ورفع كل

القيود المعطلة للمستثمرين وخاصة في القطاعات الحيوية على غرار الفلاحة والنقل والسياحة والتجارة.

وإثر الاستماع إلى كل ما تقدم به ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي من معطيات وإفادات وأجوبة عن أسئلة النواب واستفساراتهم، تم المرور إلى التصويت على مشروع القانون.

قرار اللجنة:

ـ قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين